فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

2968

باردو في 13 ديسمبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير الشؤون الاجتماعية عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي بخصوص نهب المال العام والامتيازات المالية والجبائية والاجتماعية في اطار استثمارات صورية بمناطق التنمية الجهوية

سيدي،
جاء التقرير الصادر عن دائرة المحاسبات المتعلق بالتصرف في الامتيازات المالية من قبل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ليكشف حجم الفساد المستشري في منظومة منح الامتيازات المالية والجبائية والاجتماعية. فقد ثبت ان عددا من المتحيلين تحصلوا على منح مالية سخية مقابل استثمارات صورية مبررة بفواتير مزورة. كما ثبت ان الاستثمارات المنجزة لا تمثل الا 3 بالمائة من الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة وهنا يتضح ان بقية الاستثمارات المصرح بها غير المنجزة ليس لها من غاية سوى الحصول على امتيازات مالية وجبائية واجتماعية والتهرب من دفع الضريبة من خلال اعادة استثمار الارباح في تلك الاستثمارات غير المنجزة والانتفاع بالتخفيضات الجبائية وهذا يدخل في باب التحيل المسكوت عنه.
فقد داب عدد من اشباه الباعثين على التحيل على الخزينة العامة ومن يقومون بواجبهم الجبائي للتهرب من دفع الضريبة والمساهمات الاجتماعية ونهب موارد الشعب التونسي كما ثبت ذلك من خلال تقرير دائرة المحاسبات وذلك باحداث شركات بصفة صورية بمناطق التنمية الجهوية هي في الحقيقة اشبه بصناديق بريد وقشرة حلزون لا تشغل يدا عاملة وليس لها اي وجود او نشاط بتلك المناطق. تلك الشركات المتحيلة والناهبة موجودة بصفة فعلية بالمدن الكبرى غير المصنفة ضمن مناطق التنمية الجهوية كسوسة وتونس وصفاقس والمهدية وبنزرت وغيرها من المدن.
فقد اكد احد الموظفين العاملين بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد في حسرة من امره انه اذا ما اخذنا بعين الاعتبار مواطن الشغل الصورية المصرح بها لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد فان الدولة التونسية تبقى مجبرة على استيراد يد عاملة اجنبية لسد العجز وهذا يثبت بما لا يدع مجالا للشك ان الشركات الصورية تم احداثها بمناطق التنمية الجهوية للتحيل على الخزينة العامة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والدولة التي تتكفل بمساهمات الاعراف وباسناد منح مالية على ضوء محاضر جلسات غير ممضاة من قبل اعضاء اللجنة التي تجتمع بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد كما اكدت ذلك دائرة المحاسبات. كما يعمد صنف اخر من المتحيلين الى اعادة استثمار ارباحهم في راسمال شركات صورية يبعثون بها بمناطق التنمية الجهوية للتهرب من دفع الضريبة على الشركات وهذا يعلمه القاصي والداني وتقف وراء التغطية عليه اطراف فاسدة داخل مختلف المصالح الادارية باعتبار انها تتصدى لكل الاصلاحات التشريعية في اطار مشاريع قوانين المالية والتي ترمي الى الضرب على ايدي المتحيلين والمهربين والمتهربين من دفع الضريبة ومخربي الاقتصاد التونسي بواسطة التوريد الوحشي والمكثف للمنتوجات الاجنبية بما في ذلك

الفلاحية والغذائية خدمة للوبيات الكنترا وتحصيناً للاعمال الاجرامية التي يقوم بها اشباه المستثمرين من صيادي المساعدات العمومية.

فرغم علم وزارة المالية وادارة الجباية باعمال التحيل تلك التي تدخل تحت طائلة الفصل 101 من مجلة الحقوق والاجراءات الجبائية الا انها لم تحرر محاضر في شان اصحابها ولم ترفع امرهم للنيابة العمومية. ونتيجة للفساد الاداري واللامبالات بمصلحة الخزينة العامة تمادى المتحيلون في اعمالهم الاجرامية والخطير في كل ذلك ان بعض المتحيلين لهم شركات مدرجة بالبورصة وفي هذا خطر كبير على المستثمرين وعلى محيط الاستثمار. الاتعس من كل ذلك ان البعض من تلك المجامع التي تمتهن التحيل ونهب المال العام بواسطة النصب والخزعبلات والاستثمارات الصورية يتم ضخ اموال فيها متاتية من جنات ضريبية كالسيشال وجرزي وجزر كايمون والجزر البريطانية وجزر الموريس وغيرها من الجنات الضريبية بغاية تبييضها وغسلها واعادة ضخها في البنوك الاروبية. هل من المعقول ان نمكن شركات اجنبية من تبييض اموالها ونهب الامتيازات المالية والجبائية والاجتماعية في شكل ارباح يعاد ضخها الى الخارج بالعملة الصعبة. كان من المفروض ان يتدخل القائمون على بورصة تونس بالتعاون مع وزارة المالية وادارة الجباية واللجنة التونسية للتحاليل المالية لحماية المستثمرين وبالاخص الصغار منهم من هؤلاء المتحيلين الذين هم اقرب الى المشعوذين منهم الى المستثمرين.

كان من المفروض ان تبادر الادارة العامة للاداءات فورا بالقيام بجرد لهؤلاء المتحيلين وتحرير محاضر جزائية في شانهم واحالتهم على النيابة العمومية. كما كان لزاما على رئاسة الحكومة ان تبادر بفتح تحقيق بخصوص الموظفين العموميين الفاسدين المغروسين في مختلف المواقع الذين يتسترون على اعمال المتحيلين من اشباه المستثمرين الذين هم بصدد نهب موارد الشعب التونسي والتهرب من دفع الضريبة والمساهمة في تبييض الاموال وتنمية الفساد والرشوة وتخريب الاقتصاد التونسي بواسطة التوريد الوحشي والمكثف للمنتوجات الاجنبية المصنعة محليا وكذلك الذين يعطلون الاصلاحات التشريعية في اطار خاصة مشاريع قوانين المالية كتلك التي ترمي الى مكافحة التهرب الجبائي والتهريب والتحيل المالي والاجتماعي والجبائي خاصة من خلال ادخال تحويرات جوهرية على الفصل 101 من مجلة الحقوق والاجراءات الجبائية المتعلق بالتحيل الجبائي والاستئناس بكل الاحكام الجزائية المضمنة بالتشريع الجبائي الفرنسي.

بالنظر للتجاوزات الخطيرة الواردة بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد، لماذا لم تبادروا باتخاذ الاجراءات التالية :

1/ ضبط قائمة في المتحيلين المنتصبين بصفة صورية بمناطق التنمية الجهوية بعد فتح تحقيق بخصوصهم والمعاينة الميدانية لعدم تواجدهم بتلك المناطق،

2/ تحرير محاضر في التحيل الجبائي في هؤلاء المتحيلين واحالة ملفاتهم على النيابة العمومية واسترجاع ما نهب من منح وامتيازات،

3/ فتح تحقيق بخصوص اعمال الفساد الواردة بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد،

4/ احالة التقرير الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي.

وشكرا.

فيصل التبيني
عن حزب صوت الفلاحين

الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة الشّؤون الإجتماعيّة
الوزير

11 جانفي 2019

وزارة الشؤون الاجتماعية
كتابة الديوان
الوارد عدد Fax/11
11 جانفي 2019

وزير الشؤون الاجتماعية
الــى
السيـد رئيس مجلس نوّاب الشعب، المحترم

الموضـوع : حول سؤلان كتابيان.
المرجــع : مراسلتكم عدد 55 بتاريخ 08 جانفي 2019.
المصاحيب : سؤلان كتابيان.

لقد تفضلّتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بثمانية (08) أسئلة كتابية توجّه بها إلينا النائبان المحترمان السيدان فيصل التبيني (04) وياسين العياري (04).

وتبعا لذلك، أتشرّف بأنّ أعيد إليكم لعدم الإختصاص سؤلان من مجموع الأسئلة الثمانية المذكورة أعلاه، الأوّل تقدّم به النائب المحترم السيد فيصل التبيني، ويتعلق باسناد امتيازات مالية وجبائية واجتماعية في إطار استثمارات صورية بمناطق التنمية الجهوية، والثاني طرحه النائب المحترم السيد ياسين العياري، ويتناول وضعية عمال حضيرة الشفافرة من عمادة الخضراء من معتمدية الصخيرة، من ولاية صفاقس.

والســــلام

عن وزير الشؤون الإجتماعية
وبتفويض منه
رئيس الديوان
توفيق الزرلي

مجلس نواب الشعب
الـواردات
15 جانفي 2019
رمز الإدارة........ عدد

....

نسخة للإعلام، تحال إلى السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب.